

Distr.
LIMITED

TD/B/41(1)/SC.1/L.2
29 September 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والأربعون

الجزء الأول

جنيف، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

البند ٤ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: التجارة والبيئة - أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للمصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق

مشروع الاستنتاجات المتفق عليها المقدم من الرئيس

- ١- عقد المجلس تبادلاً للآراء بشأن أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للمصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق. وساعد المناقشة وأثرها التحليل عالي الجودة المتضمن في الوثائق التي أعدها أمانة الأونكتاد وكذلك مساهمات فريق خبراء قادم من عدة أقاليم. وأحاط المجلس علماً بالنقاط التالية.
- ٢- تتجه المعايير والأنظمة البيئية إلى أن تكون أكثر صرامة وشمولاً. ولا ينبغي أن تستخدم التدابير من هذا النوع كتدابير حمائية مؤقتة. وفي الوقت نفسه قد تكون للسياسات المستهلة لبلوغ غايات بيئية، رغم هذا، آثار على الوصول إلى الأسواق وعلى المنافسة. غير أن الصلة بين السياسات البيئية والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية صلة معقدة تحتاج إلى مزيد من البحث في ضوء حالات محددة.
- ٣- وفيما يتعلق بالسياسات البيئية المتصلة بالانتاج، ينبغي النظر إلى التدابير المتعلقة بالعوامل الخارجية للاستهلاك والتصريف عن طريق تحديد خصائص المنتجات، مثل أي معايير أخرى للنوعية شريطة أن تعتمد علناً وبطريقة منصفة وغير تمييزية. ومن الأمور الهامة في هذا الصدد نشر المعلومات والمساعدة التقنية والتعاون التكنولوجي، وخاصة حين يحتمل وجود تأثير تجاري سلبي لهذه التدابير. وتسمح القواعد

التجارية القائمة في هذا المجال بأن تضع البلدان معايير عالية المستوى للحماية البيئية شريطة أن تنفذ بطريقة تتفق ومبادئ الغات. وفي هذا السياق تصبح هناك أهمية بالغة لاتفاقات جولة أوروغواي بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة وبشأن التدابير الصحية وتدابير صحة النبات، وكلها تستكمل قواعد الغات القائمة.

٤- وتتجه التدابير مثل وضع العلامات الإيكولوجية والتغليف الإيكولوجي وإعادة التدوير نحو غايات بيئية في المقام الأول. وقد أشارت عدة وفود إلى أن لهذه التدابير آثارا تجارية سلبية. فقد ينجم عن هذه التدابير تفاوت في الآثار التجارية بين البلدان أو بين الصناعات. فأثرها على الشركاء التجاريين وبوجه خاص المصدرين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ينبغي أخذه في الاعتبار في أولى مراحل النمو الممكنة؛ ومن الأمور بالغة الأهمية ما كان قبل الشفافية السابقة، وتبادل المعلومات بشأن تدابير السياسات المتصلة بالبيئة مما له آثار تجارية هامة. وفي ذروة الأهمية بالنسبة للمصدرين وجود المعلومات الموثوقة والموقوتة عن الاحتياجات. وينبغي أن يسهم الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية في تحليل هذه التدابير في نطاق اختصاصاته.

٥- وبقدر أهمية حماية البيئة للبلدان النامية تكون أهميتها للبلدان المتقدمة، وقد اتخذ الكثيرون بالفعل مبادرات هامة لتعزيز بيئاتهم. وينبغي أن تراعى في التدابير البيئية الملائمة قدرة كل بلد على تنفيذ هذه التدابير، وفي بعض الحالات قد يلزم تطبيق المعايير على مراحل. وللاستثمار في الهياكل الأساسية أولوية عالية في مجال سياسات التنمية المستدامة، وبوجه خاص في البلدان النامية. وفيما يتعلق بالعمليات ذات الآثار المحلية فإن كل بلد يتحمل المسؤولية عن تصميم وتنفيذ تدابير البيئة المحلية. أما في الحالات التي لها آثار بيئية عابرة للحدود فقد يكون من المناسب إبرام اتفاقات بيئية دولية على أساس إعلان ريو.

٦- وبصفة عامة، فإن متطلبات العمليات الأكثر صرامة تفضي إلى فوائد بيئية إذا أخذت في الاعتبار الحالة البيئية والإدمائية الخاصة بكل قطر. بيد أنه طالما كانت المؤسسات تتحمل فرادى تكاليف الامتثال فالتكاليف المتزايدة المرتبطة بمعايير العمليات قد تؤثر على القدرة التنافسية على المستوى القطاعي أو مستوى المؤسسات. ومن اللازم إجراء مزيد من التحليل لآثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية، إن وجدت، في البلدان المتقدمة والنامية، وكذلك على المنتجات والسلع المصنعة القائمة على الموارد الطبيعية، مع مراعاة العوامل الأخرى التي تؤثر دوليا على القدرة التنافسية.

٧- والوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا مهم لتحسين المستوى البيئي للبلدان النامية. وقد يكون له أثر إيجابي على القدرة التنافسية للشركات في البلدان النامية. فينبغي تقديم المساعدة التقنية والتمويل الكافي لتمكين البلدان النامية من التكامل الفعال للتكنولوجيات ذات الأثر الإيجابي على التنمية المستدامة في عملياتها الانتاجية.

٨- ولا ينبغي اقتصار النظر إلى التدابير البيئية على أنها موجهة إلى مجموعات بلدان معينة أو أن بلوغها يتم على حساب جزء من العالم دون غيره؛ فلجميع أعضاء الأونكتاد سواء من البلدان المتقدمة أو النامية دور في تأمين التنمية المستدامة عن طريق التعاون الوثيق.

٩- والأنشطة غير الرسمية فيما بين الدورات، كحلقة العمل بشأن "وضع العلامات الإيكولوجية والتجارة" التي نظمتها أمانة الأونكتاد في جنيف في الفترة ٢٩-٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ يمكن أن تفيد في مساعدة الفريق العامل في مداولاته. وستقوم اللجنة الدائمة للسلع الأساسية في دورتها الثالثة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بتحليل سبل تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية. كما أن هذه المداولات ستوفر مدخلات مفيدة للفريق العامل. ويمكن لأنشطة المساعدة التقنية في أمانة الأونكتاد أن تساعد في تعزيز عملية بناء القدرات في البلدان النامية ولا سيما في أقل البلدان نمواً، بأن تجعل التجارة والبيئة تدعم كل منهما الأخرى، وفي مساعدتها على المشاركة بفعالية في المداولات المشتركة بين الغات والمنظمة العالمية للسياحة، والأونكتاد.

١٠- ولاحظ المجلس مع التقدير أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة شددت في دورتها الثانية على أهمية دور الأونكتاد في مجال التجارة والبيئة والتنمية. ولاحظ المجلس أن هذه اللجنة سبق أن طلبت إلى الأمانة تقديم تقرير سنوي عن أنشطة الأونكتاد في هذا الميدان. وأوصى المجلس بأن يتواصل تطوير التفاعل بين الأونكتاد وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية العاملة في ميدان التجارة والبيئة. ويمكن لنتائج عمل الفريق العامل أن توفر مدخلات مثمرة للجنة التابعة للمنظمة العالمية للسياحة والمعنية بالتجارة والبيئة.

- - - - -